

"هيومن رايتس": السيسي يستخدم القضاء لسجن معارضيه وإعدامهم ويجب أن يتوقف ذلك فوراً



الأربعاء 30 يونيو 2021 09:03 م

اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" نظام الانقلاب في مصر باستخدام السلطة القضائية لملاحقة المعارضين السياسيين وسجنهم وإعدامهم وقالت إن الإعدامات في مصر يجب أن تتوقف

وقال الباحث في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "هيومن رايتس" عامر مجدي في مقال على موقع المنظمة إن رسالة السيسي مفادها "أن انتقاد الحكومة أو معارضتها يمكن أن يكلف الناس حياتهم حرفياً".

مقال مجدي جاء على خلفية أحكام الإعدام الأخيرة التي اكتسبت الدرجة القطعية

وأفاد مجدي أن أحكام الإعدام في رابعة هي الثمن "الطبيعي" لأولئك الذين تحدوا الانقلاب العسكري على مرسي الذي قاده السيسي في 2013.

مضيفاً أن "حكومة السيسي كانت في مهمة للقضاء على جميع قوى المعارضة المحتملة الناشئة عن انتفاضة 2011 في جميع أنحاء مصر".

تؤكد "هيومن رايتس" أن تنفيذ أحكام الإعدام سيؤدي إلى "تقويض آفاق أي جهود عدالة انتقالية مستقبلية لتعافي البلاد".

وتكشف أن السيسي "أصبح أكثر جرأة في قمعه الشامل"، وهو يواجه ضغوطاً محلية ودولية أقل

وقال مجدي في مقاله:

أكدت أعلى محكمة استئناف في مصر هذا الشهر 12 حكماً بالإعدام، بما في ذلك على عدد من كبار قادة الإخوان المسلمين الذين أدينوا في محاكمة جماعية غير عادلة لمشاركتهم في اعتصام رابعة عام 2013.

هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تأييد أحكام الإعدام بحق قادة المعارضة البارزين، بما في ذلك عضو سابق في البرلمان ووزير سابق خدم في حكومة الرئيس الراحل محمد مرسي، وانتهى الأمر بالعشرات من المحكوم عليهم بالإعدام بعد إجراءات مسيئة غير عادلة

لا تستطيع مصر تحمل المزيد من عمليات الإعدام دخلت البلاد في أزمة سياسية، حيث أصبحت الانتهاكات الجسيمة من قبل قوات الأمن تتصدر الأخبار اليومية الآن سيؤدي تنفيذ المزيد من عمليات الإعدام إلى تقويض آفاق أي جهود عدالة انتقالية مستقبلية لتعافي البلاد

في ظل حكومة عبد الفتاح السيسي، قامت مصر بإعدام أشخاص بمعدل غير مسبوق، مما يجعلها ثالث أسوأ دولة في العالم من حيث عدد الإعدامات في عام 2020، وفقاً لمنظمة العفو الدولية في أكتوبر، نوفمبر وحدهما، أعدمته السلطات المصرية ما لا يقل عن 57 رجلاً وامرأة، 49 منهم في 10 أيام فقط ومن بين هؤلاء 15 رجلاً على الأقل أدينوا في قضايا عنف سياسي إثر محاكمات جائرة

استمرت موجة الإعدامات في النصف الأول من هذا العام، حيث تم تنفيذ ما لا يقل عن 51 عملية إعدام أُعدم تسعة أشخاص خلال شهر رمضان المبارك، عندما كان المحكوم عليهم بالإعدام يشعرون بالأمان نسبياً، مع العلم أن عمليات الإعدام يتم تعليقها تقليدياً؛ كان أحدهم يبلغ من العمر 82 عاماً وتستمر الأمثلة على هذه الوحشية التي ترعاها الدولة وتطول

باختصار، كانت حكومة السيسي في مهمة للقضاء على جميع قوى المعارضة المحتملة الناشئة عن انتفاضة 2011 في جميع أنحاء مصر[] للاختزال إلى الرواية المخادعة المعتادة: نعم، كانت هناك هجمات إرهابية عنيفة قتلت وجرحت قوات الأمن وأفراد الجمهور، ويجب أن يواجه المسؤولون عنها محاكمات عادلة وأن يذهبوا إلى السجن[]

لكن هذه العشرات من عمليات الإعدام هي، أكثر من أي شيء آخر، نتاج جهد دؤوب من قبل مؤسسة السيسي الأمنية لإعادة تشكيل المجالات السياسية والاجتماعية في مصر وفقًا لرؤية الحكومة الاستبدادية[] اعتمدت حكومة السيسي بشكل موحد تقريبًا النظام القضائي[] تم تعديل الدستور والقوانين الأساسية، وتم إدخال قوانين جديدة للتحايل على ضمانات الإجراءات القانونية أو إلغائها تمامًا[]

عينت السلطات المصرية قضاة خاصين لما يسمى بمحاكم الإرهاب، وأصدرت مئات أحكام الإعدام[] إنهم لا يترددون في توضيح موقفهم السياسي، وتشويه سمعة كل معارضة، وإشادة الجيش والقوى الأمنية[] أدخلت حكومة السيسي أيضًا تعديلات في عام 2017 لتقويض استقلالية محكمة الاستئناف العليا، التي كانت ذات يوم مؤسسة تحظى باحترام كبير عملت بمثابة فحص للعديد من المحاكمات الجنائية المعيبة[]

لقد استخدمت حكومة السيسي السلطة القضائية لسجن المعارضين السياسيين وإعدامهم ورفع تكاليف المعارضة بقوة، وإرسال رسالة مفادها أن انتقاد الحكومة أو معارضتها يمكن أن يكلف الناس حياتهم حرفيًا[] أحكام الإعدام في رابعة هي الثمن "الطبيعي" لأولئك الذين تحدوا الانقلاب العسكري على مرسي الذي قاده السيسي في 2013.

توفي مرسي نفسه في الحجز عام 2019، في عزلة تامة عن العالم الخارجي، بعد أن حُرِم من العلاج الطبي[] الشيء نفسه حدث لعصام العريان، قيادي بارز آخر في جماعة الإخوان المسلمين توفي في الحجز العام الماضي[]

ودعونا لا ننسى أنه في رابعة في أغسطس 2013، قتلت قوات الأمن ما يقدر بنحو 1000 متظاهر سلمي مؤيد لمرسي في غضون ساعات[] بنهاية فض اعتصام رابعة في 14 أغسطس 2013.

كان هذا هجومًا عنيفًا غير عادي على عشرات الآلاف من المتظاهرين السلميين[] وبالمثل، كانت المحاكمات اللاحقة لفض الاعتصام[]

القمع بالجملة

لم يُحاسب أي مسؤول على مذبحة رابعة أو غيرها من الحوادث التي يُرجح أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية[] في مواجهة ضغوط محلية ودولية أقل، أصبح السيسي أكثر جرأة في قمعه الشامل[] اليوم، تُعَد الدولة قادة الإخوان المسلمين الذين ليسوا معروفين أو محبوبين في الغرب[] غدا يمكن أن يُعَد المعارضين السياسيين اليساريين أو العلمانيين، أو أي شخص قد يشكل تحديًا سياسيًا خطيرًا[] بيني الجانب السائد دائمًا خطابًا لتبرير انتهاكاته[]

يتحدث السيسي عن عالم يكون للمصريين فيه "إنسانية أخرى" تختلف عن "الغرب"، ويدعي أن عمليات الإعدام مبررة في الثقافة الإسلامية[] لكن وفقًا للعديد من علماء المسلمين، فإن الحق في الحياة حق متأصل ومقدس في الإسلام[]

حتى في ظل التفسيرات السائدة للشريعة التي تنص على عقوبة الإعدام، فإنها تقتصر على عدد قليل من الجرائم، و فقط عندما يتم استيفاء جميع ضمانات المحاكمة العادلة[] وحتى في مثل هذه الحالات، يتم تشجيع العفو بشدة[]

قال بعض العلماء إنه يجب وقف العقوبة في أوقات الأزمات المجتمعية[] يمكن للمجتمع المفتوح إجراء مناقشة أوسع لموضوعات مثل عقوبة الإعدام، بما في ذلك الآراء التي لا ترى أي تناقض بين أمن الدولة أو الشريعة وإلغاء عقوبة الإعدام[] لكن مثل هذا النقاش غير ممكن في مصر اليوم، حيث يمكن أن يؤدي أدنى تحدٍ للروايات الرسمية إلى وصفه بـ "الإرهابي" ومحاكمته على هذا النحو[]

يعكس الارتفاع الحاد في عدد الإعدامات في مصر مجتمعًا في أزمة[] المزيد من عمليات الإعدام ليست حلًا[] لا ينبغي لحكومة السيسي أن تزيد من تأجيج أزمة حقوق الإنسان التي خلقتها[]